المحاضرة الخامسة
لمحات من الحياة الاقتصادية في القارة الأمريكية
خلال فترة الاستعمار الأوروبي

مقدمة:

قام الأوروبيون منذ دخولهم أمريكا بجميع الجهود التي تهدف إلى تسخير سائر الموارد الاقتصادية في أمريكا لهم فقط دون أن تؤخذ مصلحة السكان الأصليين بعين الاعتبار. فبدؤوا بإتباع سائر السبل التي تكفل تأمين الغذاء الكافي للأعداد المتزايدة من المهاجرين الأوروبيين، واهتموا بالحصول على الثروات المعدنية التي يمكن استعمالها لتجارة خارجية رائجة بالإضافة إلى عملهم في الحصول على سلع أوروبية أو محلية يستطيعون بواسطتها تغطية حاجة السوق المحلية وتحقيق أرباح كافية. أما السكان الأصليين فقد تركوا لأعمال السخرة الزراعية في المناطق التي تم احتلالها بالقوة أو طردوا إلى مناطق الغابات أو الجبلية النائية ليمارسوا الزراعة البدائية أو تربية المواشي أو صيد الأسماك النهرية.

وهكذا تكالب المستعمرون الأوائل لأمريكا اللاتينية من الأيبيريين على تحقيق المنافع الخاصة بهم دون الاهتمام بالسكان الأصليين أو المجموعات البشرية غير الإسبانية. وبذلك تركوا آثار سيئة جداً من كافة النواحي البشرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بسبب اندفاعهم بنهم شديد نحو استثمار خيرات البلاد الزراعية والمعدنية على الشواطئ البرازيلية وجبال الأنديز على حساب الشعب الهندي الأصيل، ووفقاً لنظام إقطاعي ظالم يسام فيه سوء العذاب العمال الزراعيون من أهل البلاد والجماعات الإفريقية السوداء التي أتى بها الأسياد للقيام بالعمل الصعب في المناطق الاستوائية الساحلية المنخفضة تحت شروط مناخية طبيعية مضنية.

أولاً– السياسة الاقتصادية الإسبانية:

I– السياسة الاقتصادية الإسبانية حتى بداية القرن الثامن عشر:

١ – استخراج المعادن الثمينة:

كان المعمر الإسباني، أو الغازي، يعتقد أن من حقه أن يربح كل شيء، حتى ولو أدى ذلك إلى تحطيم الأهالي، مادام قد أحضر لهم المسيح، وهو أكثر من أن يقارن بأي شيء يأخذه منهم. ولذلك فإنه كان يستغل، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان. وكان هدف المعمرين الأول هو البحث عن مناجم الذهب والفضة، ورغم خيبة أملهم فإنهم لم يفقدوا الأمل مادام الأهالي يتزينون

بالجواهر، ومادام حكام الأزتيك والأنكا قد تمكنوا من جمع كنوز كبيرة. وأخذ الإسبانيون يغسلون رمال الأنهار ليحصلوا على التبر، ويبحثون في الأرض بعناد حتى يصلون إلى نتيجة. ووجدوا بعض الذهب وكثيراً من الفضة في المكسيك أولاً، ثم في البيرو بعد ذلك. واكتشف أحد الهنود الذي يرعى اللاما مع أحد ضباط بيزارو جبلاً من الفضة على الهضبة: أنها مناجم **بوتاسي** التي سيزيد إنتاجها بشكل يسمح للأوروبيين باستخدام كلمة "**بيرو**" لدلالة على الثروات الكبيرة.

واضطر الإسبانيون إلى الحفر في الأرض لاستخراج المعدن النفيس، ولم يكن هذا المعدن نقياً في أغلب الأحوال، بل كانوا يضطرون إلى تحطيمه وغسله وتنقيته. وتمكن رجال الكيمياء من تحسين طرق فصل الذهب عن الفضة بمعالجتها بالزئبق. ووجد الإسبانيون –لحسن حظهم– مناجم للزئبق في البيرو نفسها، فتزايدت كميات الإنتاج الأمريكية بشكل مذهل. وكانت المناجم ملكاً للتاج الذي يمنحها للمستغلين، والذين يتعهدون بتسليم الملك جزءاً من الإنتاج، يصل إلى النصف أو الثلث في أول الأمر، ثم إلى الخمس فيما بعد ذلك. وكان هذا المعدن ينقل بحرياً من بيرو إلى بنما، ثم على ظهر البغال لعبور البرزخ، ولشحنه من جديد على سفن إسبانية متسعة وبطيئة.

وهكذا استمر مستعمرو البيرو في التوغل بعيداً في البلاد بحثاً عن المناجم، فاكتشفوا في المكسيك في عام ١٥٤٦ عروق **زاكاتيكاس** على مسافة ٧٠٠ كم من مكسيكو، وفي عام ١٥٦٧ بلغوا **هندة وسانتا –بربارا** في قلب بلاد البدو على مسافة ١٥٠٠ كم عن مكسيكو. منذ السنة ١٥٤٨ قامت في **زاكاتيكاس** بين ليلة وضحاها مدينة ضمّت خمس كنائس وحوالي خمسين مطحنة معادن. فتميز الاستعمار الإسباني منذئذ بسرعة التوسع واسترخاء الاحتلال. واعتمدت في البدء الطريقة الهندية باستخراج المعادن: يسحق المعدن الخام بين حجرين قاسيين ويوضع فوق النار في أفران ذات ثقوب للتحليل، فتنحل الفضة في الرصاص أثناء الذوبان. ثم يبعد الرصاص بأكسدته بالهواء.

إلا أن نفقات المحروقات كانت باهضة، والحصول على المعدن الثمين استغرق وقتاً طويلاً؛ فبات لزاماً معالجة خامات تكون نسبة الفضة فيها مرتفعة. في سنة ١٥٥٤ أدخل **برتولومي دي مدينا** إلى المكسيك طريقة الملغم أو المزج التي اقتبسها عن أحد الألمان. يسحق المعدن الخام ويرش بالماء ويخلط بالملح والنحاس الممزوج بكبريتور الحديد والزئبق. الزئبق يستولي على الفضة لأنها قابلة الذوبان فيه. ثم يصعد الزئبق بخاراً وتجمع الفضة. فأتاحت هذه الطريقة وفراً كبيراً في

الوقت والمحروقات ومعالجة خامات تكون نسبة الفضة فيها متدنية. وفي عام ١٥٦٣ أدخلت هذه الطريقة إلى البيرو بعد اكتشاف مناجم الزئبق في **غوانكافليكا**.

٢ – المواصلات:

إن عمل المناجم أوجد حركة بضائع كبرى. فكان على المناجم نقل إنتاجها من المعدن الثمين. وحوالي عام ١٦٠٠ بلغ تصدير الفضة إلى أوروبا وآسيا ذروته؛ ومثلت الفضة ثلثي أو ثلاثة أرباع قيمة المشحونات. وكان على المناجم الحصول على الزئبق الذي استورد من المكسيك من أوروبا، وعلى الجلد الضروري لتجفيف الدهاليز ونقل الفضة، وعلى المواد الغذائية. فتوجب من ثم تأمين حماية الطرقات من البدو وتعزيز الإنتاج الزراعي وتربية المواشي. ولاسيما أن **الشيشيميك** في المكسيك، قد أصبحوا فرساناً مهرة في وقت قصير، وأخذوا يحرقون تجهيزات المناجم الصغرى المنعزلة، ويمحقون الاستثمارات (فلا يبقون على كلب أو هرة على قيد الحياة)، ويهاجمون المسافرين ويقتلونهم ويحرقون البضائع. فتوجب التنقل عبر قوافل كبرى مسلحة تضم حتى ٨٠ عربة مصنوعة من الخشب السميك المتين كانت أشبه بحصون متحركة، وإحداث نقاط عسكرية يواكب جنودها المسافرين.

إلا أن الحل الحقيقي كان إعمار البلاد على جوانب طرقات المعادن بإقامة جماعات من المزارعين ومربي المواشي فيها. فأكثر نواب الملك والبلديات، تحقيقاً لهذا الهدف، توزيع امتيازات استثمار الأراضي والمراعي لقطعان الماشية.

٣ – الزراعة:

حصل الإسبانيون من البلديات أو من نواب الملك على أملاك تقارب مساحتها ٤٣ هكتاراً من الأراضي الزراعية، رغبة منهم في إنتاج ثمار وحبوب بلادهم. زرعوا القمح بصورة خاصة على جانبي الطريق بين **فيراكروز ومكسيكو**، وأشجار البرتقال والليمون والتوت في منطقة **بوابلا** وربّوا دودة القز في **بوابلا والمكستيك**. صدّر الحرير خاماً إلى إسبانيا أو غزل وحيك في البلاد. وبيع القمح بسهولة لتموين الأساطيل الإسبانية والمناجم. أما اليد العاملة فقد وفرها الهنود بأجور زهيدة بلغ من تدنيها أن العمل اليدوي حظر على البيض.

شجع نواب الملك زراعة الحنطة ولكنهم تقيدوا بتعليمات سرية ووقفوا عثرة في سبيل زراعة الكرمة وشجرة الزيتون اللتين تتوفران بكثرة في إسبانيا. وهنا أيضاً توصل بعضهم، بالتخلية المباشرة أو بالشراء، إلى امتلاك مساحات كبرى، مع أن الأملاك المتوسطة المساحة لم تكن نادرة.

ازدهرت في الوديان العميقة والسهول الساحلية والمنحدرات المطلة على البحر زراعة قصب السكر، وشجرة اللوز الهندي والعظلم(شجرة يستخرج منها الصباغ الأحمر) في مغارس ومشاجر صغرى منعزلة تتوزع على مئات الكيلومترات. في البدء استخدم اللوز الهندي نقداً، وفي أواخر القرن السادس عشر أصبح الشكولاته المشروب المفضل في المكسيك وإسبانيا، ومسحوق اللوز الهندي مادة تجارة وتصدير كبيرين، ونمت زراعة قصب السكر نمواً سريعاً بسبب تزايد استهلاك الحلويات الذي جعل من السكر مادة ضرورية جداً.

ونمت كذلك زراعة العظلم بفضل الاحتكار الذي حصل عليه **بدرو دي لدّسما** مكتشفه والمركيز دل فاليه أحد أحفاد فرناند كورتيس، في السنة ١٥٦١ والسنة ١٥٧٢. كانت كل هذه المغارس والمشاجر أملاكاً كبرى أو مشاريع رأسمالية. فتوجب استخدام عدة مئات من العمال وعدة مئات من الحيوانات في كل منها لحراثتها حراثة عميقة وريها والعناية بها.

سحق قصب السكر بواسطة محادل من الخشب الصلب تحركها مطاحن تسير على الماء أو البغال، ومست الحاجة إلى قدور معدنية كبرى وقدور معدنية صغرى. كما مست الحاجة لمعالجة العظلم، إلى مضخة ماء، وقدور معدنية للإنضاج، وعجلات ذات لوحات تحركها البغال لمزج المعجون، وأحواض للتصفيق، وأحواض للتجفيف. فلم يتمكن من تأمين الأموال اللازمة لكل ذلك سوى كبار الملاكين.

اعتمد نائب الملك **مندوزا** وخلفه **فيلاسكو** القديم (١٥٥٠–١٥٦٣) النظريات الدومينيكانية وحاولا حماية الهنود وممتلكاتهم، فعين حماة للهنود في الولايات منذ السنة ١٥٤٢. وأنشئت في مجلس مكسيكو محكمة للشؤون البلدية منذ عام ١٥٧٤. إلا أن الهنود بقوا أحراراً في بيع ممتلكاتهم. فباعوا الكثير منها في أواخر القرن السادس عشر، مع أنهم كانوا مسؤولين عن الجزية المفروضة على جماعاتهم. ثم انتشرت الأوبئة ما بين العام ١٥٧٦ والعام ١٥٧٩ وقضت على

نصف السكان الهنود. ولكن مقدار الجزية لم يتبدل. فاضطر زعماء الهنود للبيع لأجل دفع الجزية. بيد أن بعضهم احتفظوا بأملاك واسعة جداً.

لم تستثمر الجماعات الهندية سوى مساحات صغرى من أراضي المكسيك. فأتيح للإسبانيين من ثم الاستيطان وتملك أراض شاسعة دون التعرض مباشرة للجماعات. ولكن الأراضي الخصيبة في **أناهواك** ما لبثت أن امتدت وأحاطت تدريجياً بالقرى الهندية. فاغتصب الإسبانيون المزروعات الهندية. إنما يبدو بصورة عامة أن أراضي الجماعات كادت تكون سليمة في أواخر القرن السادس عشر. ففي أواسط القرن السابع عشر، وأمام أبواب مكسيكو بالذات، مازالت بعض الجماعات الهندية تمتلك أراضي غنية جداً. وحين أجاز قانون السنة ١٨٥٦ بيع الأملاك العامة، كان حجم المبيعات كبيراً جداً، مما يثبت أن الجماعات الهندية احتفظت بمساحات كبرى حتى القرن التاسع عشر.

٤ – سياسة الاحتكار الإسبانية:

استغلال الإمبراطورية واستثمارها هي من شؤون اسبانيا الخاصة وحدها فيحظر على هذه الإمبراطورية أن تنتج أي صنف تنتج مثله إسبانيا. ونالت البيرو بصعوبة كلية الترخيص لها بغرس شجرة الزيتون في بلادها، وزرع الكرمة في أراضيها المعتدلة، شريطة ألا تصدّر أي شيء من إنتاج هذين الصنفين، إلى أي جزء من أجزاء الإمبراطورية الإسبانية التي تتمون زيتاً وزيتوناً من الوطن الأم. وحظر على الإمبراطورية كذلك أن تصنع أي شيء مثله في إسبانيا. فلإسبانيا وحدها الحق بشراء جميع منتجات الإمبراطورية، كما لها وحدها الحق بأن تبيعها ما تحتاج إليه من أمور المعيشة. فإذا ما تعذر على إسبانيا أن تزودها بما تحتاج إليه، أو أن تستهلك هي نفسها منتجات إمبراطوريتها، قامت إسبانيا وسيطاً بينها وبين زبائنها. فغرفة تجارة إشبيلية، التي انتقلت عام ١٧١٨ إلى مدينة قادش لسهولة دنو سفن الشحن من المرفأ، تحدد هي نفسها، كمية الشحن المعد مثلاً للهند الغربية، كما تحدد منها الأسعار، وعدد السفن التي تقوم بنقل المؤن والمشحونات.

وهناك أساطيل تجارية تؤلف معاً قوافل منتظمة تغادر قادش المرفأ الوحيد الذي له حق الاتجار مع أجزاء الإمبراطورية الإسبانية في أمريكا، باتجاه مرافئ بورتو بلو وقرطاجنة وفيراكروز حيث يجري تفريغ الأصناف المشحونة، ثم تباع البضاعة في الأسواق التجارية، وهي أسواق تستمر

قائمة مدة أربعين يوماً، ومنها تنتقل براً إلى جميع أطراف الإمبراطورية. كذلك تشحن من هذه الموانئ جميع محاصيل بلدان الإمبراطورية.

والبضاعة الوحيدة التي يجري نقلها مباشرة، بين الإمبراطورية الإسبانية وبين بلاد المنشأ، هي تجارة الرقيق التي ألفت احتكاراً إنكليزياً وذلك منذ عام ١٧١٣. فللإنكليز الحق بنقل الرقيق مباشرة من إفريقيا إلى بونس إيرس وقرطاجنة وبورتو بلو، اختصاراً للوقت وللمسافات، واستعجالاً للمعاملات لما تتعرض له هذه البضاعة السريعة العطب من أخطار ومهالك.

وهذا النظام القائم على الحظر والاحتكار والاستثناء والذي فرض على الإمبراطورية فاضطرت للنزول عنده والأخذ به، فألزمها الشراء بسعر عال والبيع بسعر متدن منخفض، حال، إلى حد بعيد، دون تطوير مرافق الزراعة والصناعة فيها. ففيه كل المساوئ التي عانت منه البرازيل في النظام البرتغالي، فالطريقة التي يجري عليها الاستثمار لا تساعد قط على توفير ما تحتاج إليه البلاد من رؤوس الأموال واليد العاملة. فإسبانيا والقائمون بأعمال التهريب من قراصنة البر والبحر، يسلبون الإمبراطورية، ما لديها من معادن ثمينة، فيقل النقد من التداول، وتتأخر حركة البيع والشراء.

إن تأمين كل ما يحتاج إليه العمال العاملون في الغابات يتأزم، وبطء حركة النقل، والصعوبة القائمة في توفير رؤوس الأموال التي لابد منها لتأمين هذه المستلزمات يلتهم رؤوس الأموال الزهيدة التي أمكن توفيرها (مع العلم أنه يقتضي ثلاثة أشهر لقطع المسافة القائمة بين بونس إيرس وسلطا، كما يقتضي لقطعها ١٢ ألف بقرة، و٦٠٠ مركبة أو عربة). وأعمال النقل تستوعب عدداً كبيراً من الأيدي العاملة. إن ثلث سكان كولومبيا ونصف البونغا في لاباز وبوليفيا هم من البغّالين. وهذه البلاد الكاثوليكية، على طريقتها الخاصة، تعد من الرهبان والراهبات عدداً لا يحصى. فلا عجب أن تفتقر افتقاراً شديداً لليد العاملة.

٥ – تربية المواشي:

سبق للإسبان أن أحضروا حيوانات أوروبا الداجنة للتغذية والأعمال(الخنزير – الثور – الخروف – الحصان – الحمار)، واستخدموا البغل الذي ما كان الاستعمار ليصبح ممكناً بدونه.

ازدهرت تربية المواشي. فالمساحات واسعة جداً. ويكفي عدة حراس لألوف الحيوانات. ولم تكن الحراسة على ظهر الحصان عملاً خدمياً بل عملاً جديراً بعرق متفوق.

خلال عقدين اجتاحت العالم الجديد موجات متعاقبة من المواشي. فالمراعي غنية بالكلأ لأن حوافر الحيوانات لم تطأها. الأبقار تضع صغارها قبل أن تبلغ السنتين من عمرها. تتضاعف القطعان خلال ١٥ شهراً. أصحاب القطعان يمتلكون مابين العشرة آلاف والمائة ألف حيوان. سعر اللحم ينخفض إلى ثمنه في الأندلس فينجم عن ذلك خدمة جلى للاستعمار، ولا خوف على الأبيض من أن لا يجد ما يؤمن غذاءه. أما الجلد الذي مست الحاجة إليه للمناجم وللجيوش الإسبانية في أوروبا فقد غدا إنتاجاً تصديرياً مربحاً. ولكن تربية المواشي لم تجد سوى ملاكي القطعان الكبرى، وكان مقدراً لها أن تفضي إلى الأملاك العقارية الكبرى.

حافظ الإسبان على مبدأهم القشتالي: **العشب هبة الطبيعة**، فيجب أن تكون المراعي مشتركة، وقد اعترف بالمرعى العمومي حقاً وقانوناً بعد الحصاد. القطعان تنتقل بحرية، وقد توطدت من جهة ثانية عادة نقل المواشي من المناطق المرتفعة إلى المناطق المنخفضة والعكس بالعكس. إنما يقتضي لمربي الماشية نقطة ثابتة لإقامة زرائب البهائم وأكواخه. فأخذت الجماعات تعترف للمربين بنطاق ورائي قابل للتخلية، أي بنقطة ثابتة لا يحق لأي مربي أن يقيم حولها ضمن دائرة يبلغ قطرها أربعة كيلومترات على الأقل.

إلا أن هذه الهبة لم تول حق تملك بل مجرد حق استعمال. يضاف إلى ذلك من جهة أخرى أن الحرية لم تفد سوى الإسبان إذ أن الهنود لا يمتلكون قطعاناً والمواشي تجتاح مزروعات الهنود فتفر جماعات كاملة إلى الجبال. حاول نواب الملك حماية الهنود بتحديد نطاق حماية حول القرى، وبإنقاص المدة المسموح خلالها الاستفادة سنوياً من المراعي العمومية، وبمحاولة رسم طرق تسلكها المواشي المنطلقة من مكان لآخر. وحاولوا أخيراً تحويل سيل القطعان نحو البورات الشمالية يمنح النقاط الثابتة مع نطاقاتها في قلب مناطق البدو. فكان نصيب بعض كبار الموظفين والمستعمرين النافذين بين سبع نقاط وإحدى عشرة نقطة ثابتة، فاشتروا امتيازات غيرهم من المستعمرين الثانويين وكونوا لهم أملاكاً كبرى. وإلى جانب الثور، وفرت اللحوم الشهية قطعاناً كبرى من الأغنام نسجت أصوافها وحيكت في النقاط الثابتة عينها وبيعت الأقمشة في كافة أنحاء العالم الجديد.

٦ – التجارة:

أ – تجارة العبيد:

وكان تجار العبيد يربحون ربحاً كبيراً من عملياتهم، وكثيراً ما كانوا يتفقون عليها مع ورؤساء القبائل، وكانوا يجمعون "**العاج الأسود**" ويسلمونه للتجار البرتغاليين والإسبانيين والإنكليز والفرنسيين وكان العبيد يركبون السفن، بعد أن يتجمعوا في الموانئ، وكانت عملية عبور المحيط فظيعة، إذ كانت الأجساد ترص الواحد جوار الآخر، ودون أن تتمكن من الحركة، وكانت نسبة الوفيات تصل في المتوسط إلى ٢٠ أو ٢٥ % في خلال هذه المرحلة.

أما السبب في انتشار هذه الهجرة الجديدة الإجبارية من إفريقية إلى العالم الجديد فكان هو المعمرين الإسبانيين، ورجال الدين المسيحي. ولقد أوصى لاس كازاس، صديق الهنود الكبير، باستيراد العمال السود، دون أن يفكر في أن يمنحهم فوائد قوانين الحماية، التي كانت قد صدرت في صالح الهنود. وعامل الإسبانيون القادمين الجدد على أنهم في مرتبة الحيوان، وذكروا أن أرواحهم كانت سوداء مثل جلودهم. وليس معنى ذلك أنهم كانوا يعذبونهم بعد أن يستخدمونهم في المناجم أو في مزارع قصب السكر، ولكنهم كانوا يحتفظون لهم بوضعية العبيد، تلك الوضعية التي تجعل منهم مجرد أدوات ومنقولات.

وكان التاج هو الذي يمنح تراخيص استيرادهم، ويربح من هذه العملية، نتيجة للضرائب التي يفرضها على النقل. وكان يبيع في بعض الحالات امتيازات تجارة الرقيق إلى شركات خاصة، أو إلى دول أخرى: عدداً معيناً من الرؤوس في السنة، نظير مبلغ معين من الدوقات أو القروش. وحصل البرتغاليون والإسبانيون والهولنديون ثم فرنسا وإنكلترا على عقود بذا المعنى. أما تجار العبيد فكانوا يربحون الكثير، وكانت نفس السفينة التي تنقل البضائع من أوروبا إلى إفريقية، تنقل بعد ذلك العبيد من إفريقية إلى أمريكا. وتعود بعد ذلك إلى أوروبا مشحونة بالسكر والروم وكانت هذه ***الرحلة المثلثية*** طبيعية ومنتظمة وتستخدم فيها الحمولة الكاملة للسفينة. وكان أول تصريح بالإستيراد صالح لأربعة آلاف عبد، ثم جاءت الآلاف بعد الآلاف الأخرى.

واستمرت هذه العملية لمدة ثلاثة قرون، وقامت بأكبر عملية للتهجير الإجباري في العالم، ونقلت ملايين الرجال من قارة إلى قارة، وجمعت شباب إفريقية، وعمرت بها أمريكا. وبلغ مجموع ما قام تجار العبيد باقتناصه من إفريقية ما يقرب من إثنتي عشر مليوناً، وقام القناصة بصيدهم من

أنجولا وغينيا والسودان والسنغال جامبيا، وفي كل مكان يمكنهم أن يعثروا فيه عليهم. يفسر هذا كيف تحولت مدن مزدهرة مثل جاو وتمبكتو، والتي بلغ سكانها ٦٠-١٠٠ ألف، إلى مجرد قرى صغيرة، ولم تصل من هذه الملايين الإثنا عشر سوى ثمانية أو تسعة ملايين فقط إلى أمريكا. وكان يصل منهم ثلاثون ألفاً في السنة يوزعون بين الأنتيل، وخصوصاً هاييتي، وبين الأمريكيتين، ولكننا لا نجد في كل القارة الأمريكية، وبعد ثلاثة قرون من عملية التهجير إلا أربعة أو خمسة ملايين زنجي، ويرجع ذلك إلى أن القناصة كانوا يفضلون الرجال على النساء في تجارتهم. فكانت نسبة التزاوج بين الزنوج في العالم الجديد منخفضة. وحالات المواليد نادرة. واحتاج الأمر إلى أجيال عديدة لموازنة أعداد الجنسين، والسماح بقيام عملية توطين طبيعية.

وكان الهنود من جانبهم غير مهيئين لقبول الحضارة اللاتينية، وبلغ عددهم ثلاثين مليوناً قبل وصول كولومبس، ثم انخفض عددهم إلى ثلاثة عشر بعد قرن، ولم يبق منهم إلا عشرة ملايين بعد ثلاثة قرون من الاستعمار، ومعظم دمائهم أصبحت مختلطة. ونشأ هذا التخليط جنس جديد في أمريكا الإسبانية البرتغالية. وكان الغزاة والمعمرون يحضرون شباباً، غير متزوجين، ثم يتصلون بالهنديات، ويدخلون ذلك في نطاق عملية الغزو.

ب- التبادل التجاري مع المستعمرات:

ازداد الإزدهار الاقتصادي التجاري بين إسبانية ومستعمراتها الأمريكية وكانت التجارة بسيطة في السنوات الأولى قبل العثور على مناجم المعادن النفسية، ولكن التصدير ازداد مع الزمن في نفس الوقت الذي ازدادت فيه حاجة المعمرين إلى مواد التموين والملابس والأدوات والخيول والعجول من أوروبا. وكانت إسبانيا تنظر إلى عملية التصدير هذه إلى العالم الجديد على أنها خراب لها. ولكن الميزان انقلب مع الزمن، وازدادت عملية التصدير من أمريكا بإرسال الفضة والذهب واللآلئ والأحجار الكريمة، والسكر والقطن والكاكاو والطباق، وكانت كلها ترسل إلى إسبانيا، وتقوم اسبانيا وحدها بتموين مستعمراتها، واحتفظت باحتكار التصدير والاستيراد والنقل من المستعمرات، إلا ما يخص تجارة الرقيق، وحرمت على السفن الأجنبية الرسو في أمريكا حتى ولو كان ذلك لإصلاح ما يصيبها من عطب، وبنفس الطريقة التي منعت بها قرطاجة سفن الرومانيين من الرسو في سردينيا أو في ليبيا.

وفتحت إسبانيا عدداً من الموانئ للتجارة حتى تمنع التهريب، وكانت هي أشبيلية، التي أخذت مكان قادس، وبعد ذلك قرطاجنة في داخل البلاد، وديوس وبورتوبالمو التي كانت تهيمن على التجارة في الداخل. ونظمت إسبانيا الملاحة في قوافل كبيرة، وبطريقة البندقية، حتى تخلص من أخطار القراصنة. وكانت القوافل تسافر في شهر نيسان عن طريق جزر كناريا إلى الأنتيل والمكسيك، وفي شهر آب لبرزخ بنما وأمريكا الجنوبية. أما العودة فكانت القافلتان تجتمعان في كوبا، وتمر على جزر الخالدات قبل أن تصل إلى أشبيلية في شهر آذار.

وكانت هيئة التجارة هي التي تشرف على هذه العملية التجارية ولها في أشبيلية اختصاصات إدارة الهجرة، وتشرف على مدرسة بحرية، وعلى محكمة تجارية وغرفة للقناصل. وكانت هذه الهيئة آلة إدارية ثقيلة تخزن البضائع، وتشرف على عمليات الشحن والتفريغ، وتحصل الخمس الخاص بالتاج. وكانت عبارة عن وزارة لتجارة الهند، ويشرف رئيسها على أمن القوافل في المحيط الأطلسي، وتستلم خزانته الرسوم الجمركية على البضائع، ويستلم أنصبة أصحاب الشركات وأصحاب السفن الخاصة نظير حمايته لتجارتهم. وكان هناك موظفاً عاماً يعينه القصر ويشرف على قوافل وأساطيل الهند، ويرسل إلى الإدارات العامة في العالم الجديد كل ما يلزمها من الزئبق اللازم لتنقية المعادن، إلى الأسلحة اللازمة.

وكانت هيئة التجارة مؤسسة خاضعة للدولة، وتشرف على العمليات الفردية الخاصة. فكانت تشرف على العملية دون أن تقوم بتنظيمها، بل تترك للموردين والمصدرين في قادس واشبيلية اتخاذ القرارات اللازمة لهم، ولكن إشرافها كان عبئاً ثقيلاً على التجار، الذين كانوا يحاولون التهرب من دفع الرسوم والضرائب فلم يقتصروا على خفض قيمة التجارة المفرغة أو المشحونة في تصريحاتهم الرسمية، بل بدأوا في عمليات التهريب ووجدوا في داخل هيئة التجارة من يشاركونهم في هذه العمليات وبدأت السفن تفرغ حمولتها في البحر قبل دخولها إلى أشبيلية، وتشحن بضائع أخرى بعد خروجها من الميناء. كما اتصلوا بمهربين أجانب كانوا يقومون بنشاط عجيب في خلجان العالم الجديد. وخرج ثلث تجارة العالم الجديد من أيدي هيئة التجارة نتيجة لهذه العمليات.

وادعت إسبانيا كذلك الإشراف على الصناعات الناشئة في الهند، دون أن تتمكن من القيام بذلك بطريقة عملية، وكانت المكسيك تنسج الحرير، وبيرو تنسج الأصواف، وكانت هذه السلع

منخفضة السعر، وهددت بمنافسة الصناعة الإسبانية. فمنعت مدريد هذه الصناعة. ولكن نواب الملك لم ينفذوا هذه القرارات.

وازدهرت أمريكا الإسبانية بطرق مشروعة، وطرق غير مشروعة، وظهر ذلك في نمو مدنها الصغيرة، التي كانت تبنى على خطوط منتظمة، حول ميدان مربع، كما هو الحال في مدن إسبانيا، وتشتمل مثلها على كنيسة ومدرسة وأحد الفنادق، مبنية على الطريقة القشتالية. وكانت الشوارع تتقاطع مع بعضها، وتشتمل المساكن على حوش داخلي وعلى أعمدة وبنيت الكنائس والكاتدرائيات في مكسيكو وليما، وأصبحت كل من هاتين المدينتين مركزاً لرئيس أساقفة، ولها جامعة، وفتحت الكليات أبوابها للهنود مع الإسبانيين، وأصبحت لغة قشتالة هي اللغة الرئيسية، وخاصة في المدن. ولم تختلف فيراكروز ولا كراكاس عن بورجوس أو غيرها من مدن إسبانيا. وكان فيها نفس التاجر ونفس الموظف ونفس الضابط. إلا بوجود رجال لوحت وجوههم الشمس، وبعض الهنود والزنوج، للدلالة على أنها ليست إسبانيا، ولكنها مستعمرة إسبانية.

وهكذا أصبح العالم الجديد انعكاساً للعالم القديم، بعد أن أخذ منه لغته وأسماءه وديانته، وفي نفس الوقت الذي استخدم فيه الخيل والعجلة وصناعة الحديد، وقبل أن تغير أمريكا أوروبا، قامت أوروبا بتشكيل أمريكا.

ج- التهريب:

وإلى هذا النشاط يجب أن نضيف عمليات التهريب الواسعة التي قامت بها سفن القراصنة، إذ كان يتم على يد عمليات التهريب الواسعة هذه حركة واسعة من الاستيراد والتصدير لعدد كبير من مختلف البضائع والسلع. وهذه التجارة غير الشرعية التي كان ينهض بها تجار الرقيق وقباطنة السفن المجاورة والتي كان وسعها يتجاوز دوماً الخمسمائة برميل المرخص بها في المعاهدات والمواثيق المبرمة، وذلك بفضل توسيع حوض السفن وعمليات حشو الحواجز والألواح. وبين القائمين بعمليات التهريب هذه، التجار غير المرتبطين بعقد اتفاق ممن كانوا يستخدمون الموانئ والطرق البرازيلية، وجزيرة الثالوث ونهر الأورينوك وشواطئ خليج المكسيك.

وقد استخدم الانكليز في هندوراس وساحل الموسكيتوس، الترخيص المعطى لهم من الإسبان، ليقطعوا خشب الصباغ المتوفر كثيراً في تلك المنطقة. ومن بينهم كذلك المعمرون في

جمايكا الذين قاموا، بين ١٧٢٠-١٧٤٠، بإنشاء وكالات تجارية لهم، عند مصب النهر الأسود وقد قام الإسبان بهدم هذه الوكالات. وفي كل مرة كان المعمرون يعيدون بناءها، وقد بلغ القائمون بأعمال التهريب الهضاب والمرتفعات الجبلية وتحالفوا مع هنود موسكيتوس، وأقاموا عليهم نوعاً من الحماية، وأخذوا يصدرون نحو جمايكا ولندن ونيويورك، خشب البقم والكاكاو والنيلة وسكر القصب والتبغ، وقد سولت لهم النفس الوصول إلى سواحل المحيط الهادي ليفتحوا لهم باتجاه أمريكا الجنوبية، طرقات جديدة يعتمدها المهربون في تجارتهم الرابحة.

وفي هذا السبيل، وتأميناً لسيطرتهم على الطرقات التي تمر ببرزخ بنما، أقنعوا إنكلترا عام ١٧٤٠ على توجيه الأميرال فرنون ضد بورتبلو وقرطاجنة، والأميرال أنسون إلى سواحل البيرو. وفي عام ١٧٤٣، راح تريلوتي حاكم جمايكا الإنكليزي، بتشجيع من لندن، بحشد المعمرين في هندوراس وسلحهم، وبلّغ حكام نيكاراغوس وغوتيماك، بسط الحماية الإنكليزية على المنطقة. إلا أن الفشل الذي أصيب به الأميرال فرنون أمام قرطاجنة، ومعاهدة اكس لا شابيل التي حافظت على الوضع الراهن، من جهة أخرى، حملت الإنكليز على أن يقترحوا عقد المعاهدة الإسبانية البرتغالية، عام ١٧٥٠، ليفتحوا أمامهم طريقاً جديداً. وراحوا من جهة ثانية يطالبون بمنحهم حق احتكار الاتجار مع الإمبراطورية الإسبانية مقابل تخليهم عن تجارة النخاسة والرق التي أصبحت ادعى للخسارة منها للربح.

II- السياسة الاقتصادية الإسبانية مابين ١٧١٣-١٧٩٥:

كان توسع الإمبراطورية الإسبانية، حتى عهد شارل الثالث، يتجه نحو الشمال، وذلك بفضل الإرساليات الكاثوليكية، على الأخص. فقد أنشأ الآباء اليسوعيون، في كاليفورنيا القديمة، قرى ومعدّات لهم تنازلوا عنها، فيما بعد، للآباء الدومنيكيين. كما عمل الآباء الفرنسيسكان من جهتهم، على تطوير كاليفورنيا الجديدة، إذ ساعدوا على توطين الهنود كما أدخلوا على البلاد زراعة الأشجار المثمرة والبقول والخضروات المعروفة في أوروبا. وانشأ المرسلون لهم مراكز يشعون منها إلى أريزونا. وخلال ١٧٢٠-١٧٢٢، وضعت إسبانيا يدها على مقاطعة تكساس حتى مشارف النهر الأحمر. وحاول الإسبان الوقوف في وجه تقدم البرتغاليين، حتى نهر ريو دي بلانا، فأسسوا عام ١٧٧٦ مدينة مونتفيديو.

وبفضل نشاط الحركة التجارية ازداد عدد السكان كما ازداد الغنى واليسر بين الناس. وقد اقتصرت التجارة مع الإمبراطورية على بعض المرافئ ، منها في المكسيك مثلاً فيراكروز. ومن هذا

المرفأ كانت البضائع ترسل، عن طريق خلايا، إلى المناطق الجبلية، وأكابولكو التي كان يصلها كل سنة، سفينة مانيلا محملة منتجات ومحاصيل آسيا الشرقية. أما في أمريكا الجنوبية فأهم هذه المرافئ، مرفأ قرطاجنة ومنها تشحن البضاعة باتجاه كميتو وليما، متبعة في سيرها إلى الأمام، وادي مغداليا وكوكا، مارة بمدن مادلين وسنتا فيه بوغوتا وبوبويان، ومرفأ بورتو بلو ومنه تشحن البضائع عبر برزخ بنما، إلى مدينة بنما، لتحملها من جديد سفن باتجاه بوليفيا والشيلي وسلطا، ومنها تحمل على عربات نقل، إلى التوكومان وقرطبة وبيونس إيرس.

وكان من المحضور وصول أية بضاعة إلى بيونس إيرس رأساً باستثناء الرقيق والسفن التي تشحن أرقاء الزنوج، والسفن البريطانية المرخص لها، وحدها تستطيع الرسو مباشرة في بيونس إيرس. وعلى طول هذا الخط التجاري الشاسع المسافات، نشأت تبعاً الاستثمارات الحرجية والمزروعة، يغذيها بما يلزم من المال، متعهدو النقل الذين تحولوا إلى طبقة غنية. وقد توفرت لهم اليد العاملة إذ أن عدد كبير من الزنوج سهل لهم الدخول إلى الأراضي الدافئة في كولومبية وفنزويلا، كما نشأت أسواق تجارية ضمت كل ما يلزم للتموين والإنتاج.

ولذا جاء التطور الاقتصادي كبيراً. وبفضل التسهيلات التي وفرتها وسائل النقل تمركزت المناجم وتضاعف إنتاجها بعد أن كان آخذاً بالتقهقر الواضح خلال القرن السابع عشر، وأمدت أوروبا بالنقد اللازم لتطوها الصاعد، وساعدت في رفع الأسعار، فكان ذلك كله سبباً لظهور هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وقعت فيها، كما ساعدت من جهة أخرى على تطوير المحاصيل والمواد الغذائية في أمريكا، ولاسيما في هذه المناطق المعتدلة، أو الباردة في جبال الأنديز. فازدهرت زراعة الذرة والشعير والقمح والزيتون والكرمة، بعد أن ساعدت هذه المحاصيل على اجتذاب اليد العاملة والباحثين عن أسباب الرزق.

وراح المعمرون و الإسبان المولودون في أمريكا يستخدمون العبيد من الزنوج لإحياء المزيد من الأرض ولإنشاء زراعات جديدة، من قصب السكر والتبغ والفانيلا والكاكاو والبن، في الأراضي السهلية الدافئة، في كل من البيرو وكولومبيا والغويان وفنزويلا والمكسيك وجزر الأنتيل. وراح الخلاسيون والهنود يستثمرون الغابات بحثاً منهم عن خشب الصباغ وخشب الأبنوس، ولحاء شجر الكينا، منذ عام ١٧٥٠، وزراعة الماتيه. كذلك عرفت تربية الماشية رواجاً كبيراً توفيراً لحيوانات الجر والنقل أكثر منه للحم والجلود. وأخذت البيرو تستورد أكثر من مئة ألف بغل من التوكومان والشيلي. وكان يباع كل سنة يقام فيها معرض مالطا، أكثر من ٦٠ ألف بغل جرى تطبيعها

وتدريبها وقد قام في السهول العشبية المحيطة بنهر الاورينوك وبمرتفعات غرناطة الجديدة والأناهيواك والمكسيك الجديدة، على مقربة من الاستثمارات الزراعية والمعدنية، مزارع كبيرة تعنى بتربية الماشية. أما في السهول البعيدة عن هذه المشاريع، فقد تركت المواشي تعيش فيها نصف متوحشة أو برية، يسهر على حراستها أقوام من الخلاسيين والهنود، يعملون على وشمها واقتيادها إلى الأسواق القائمة في خلابا وتوكومان وسلطا، بقصد بيعها.

إلا أن الأسس الاقتصادية التي قامت عليها سياسة البلاد الأساسية بقيت مرعية الجانب. فنظام الاستثناءات بقي معمولاً به بشدة والقاعدة الركنية لكل سياسة. فالشغل الشاغل الأكبر هو أن تصبح إسبانيا بعد تجددها وبعثها خير زبون للإمبراطورية تصديراً واستيراداً. فهي وحدها دون سواها، تمد الإمبراطورية بالمواد الصناعية وببعض المواد الغذائية. فقد حرّم شارل الثالث العرق المحلي المصنوع من نبتة تسمى الغافا والذي كان ينافس العرق الإسباني المصنوع من العنب. واستمر مرفأ قادس الوحيد الذي يتولى تصدير الحبوب والمواد الغذائية الأخرى كل سنة على الإمبراطورية التي كان بإمكانها الاستغناء عنها. وبقيت التجارة محصورة بيد الإسبان دون سواهم. وفي عام ١٧٧٨ انتهى أجل العقد الممنوح لشركة أسينتو الإنكليزية التي تعمل في تجارة العبيد، فرأى الملك شارل الثالث في ذلك فرصة سانحة ليحتفظ بهذه التجارة، كما اجبر البرتغال على التنازل له عن جزر فرناندو–بو وأنوبون، على سواحل إفريقيا الغربية، باعتبارهما مركزاً لتجارة الرقيق الأسود. وفي عام ١٧٨٠ رفض مشروعاً فرنسياً بإنشاء ترعة أو قناة تربط ما بين سان خوان وبحيرة نيكاراغوا، والتي ستؤدي إلى اختصار المسافة بين أوروبا وآسيا الوسطى، مبرراً رفضه من خوفه أن يؤدي فتح هذا الطريق الجديد إلى اشتداد تجارة التهريب ودخول التيارات الفكرية الأجنبية إلى الإمبراطورية الإسبانية.

وبالإضافة إلى الجهود العظيمة التي قام بها لتطوير التجارة والصناعة في إسبانية، والحؤول دون قيام أبناء المستعمرات الإسبانية بإتباع طريق الأمريكيين الشماليين في طلب الانفصال وانتزاع الاستقلال، راح شارل الثالث، عام ١٧٧٨، يعطى حرية التجارة بين إسبانية والإمبراطورية فمنح حرية التجارة لثلاث عشرة مرفأ إسبانياً و أربع وعشرون أمريكياً من بينها بوينس إيرس. وقد استثنى المكسيك وحدها من هذا الحق، فاحتفظ لمرفأ فيراكروز وحده، باحتكار التجارة، إلا أنه لم يسمح له باستيراد أكثر من ستة آلاف برميل من مختلف البضائع والسلع، في السنة كلها. إلا أن المكسيك عرف بدوره أن يتمتع، عام ١٧٨٦ بحرية أكبر أدت إلى مضاعفة علاقاته

بين إسبانيا والإمبراطورية، وهي حرية لم تحدث أي تبدل في صلب نظام الاستثناءات المعمول به. ومع ذلك فقد حققت ازدهاراً عظيماً.

فقد بلغ ما صدرته إسبانيا، عام ١٧٧٨ إلى الإمبراطورية ما قيمته ٧٨ مليون ريال من البضائع الإسبانية، وما صدّرته من البضائع الأجنبية، بلغت قيمته ٤٨ مليون ريال. كما شحنت عام ١٧٨٨ ما قيمته ١٥٨ مليون ريال من البضائع الإسبانية، و١٤٢ مليون ريال من البضائع الأجنبية. وباعت أمريكا الإسبانية من إسبانيا بما قيمته ٨٠٠ مليون ريال. وهكذا أخذت إسبانيا تصدر وتستهلك أكثر من الماضي، مما أدى إلى إثراء مواليد الإسبان في المستعمرات، واكتظاظ المدن بالسكان وازدياد حركة العمران فيها. وهكذا نرى أن عهد الملك شارل الثالث المستبد المطلق، عاد بالخير على بلاد الهند الغربية.

ثانياً – السياسة الاقتصادية البرتغالية:

١ – زراعة السكر:

احتل السكر بسرعة مركزاً متزايد الأهمية في الاقتصاد الأوروبي. ففي أواخر القرن الخامس عشر، كان عقاراً يباع بأسعار مرتفعة. وفي أواخر القرن السادس عشر غدا استهلاكه يومياً في البرتغال، عند النبلاء والبورجوازيين، بشكل حلوى مختلفة، وتجارة شاملة.

إن أكبر كمية من السكر وفرتها في البدء جزر شرقي المحيط الأطلسي: أسور، مادير، جزر الرأس الأخضر، وجزر خليج غينيا، جزيرة الأمير، وجزر القديس توما. أما البرازيل فكان دورها ثانوياً. ولكن البرازيل لعبت، منذ العام ١٥٨٠ تقريباً، دوراً متزايد الأهمية، وما لبث إنتاج الجزر، بسبب منافستها، أن انخفضت قيمته المطلقة. ويفسر نجاح البرازيل بتدني سعر كلفة السكر. فليس من حاجة هنا للري، وتسميد الأراضي المنخفضة التي تنتج قصب السكر كل ستة أشهر طيلة ثلاثين سنة ونيف. وتنتجه الأراضي المرتفعة أربع أو خمس دورات متوالية دون تسميد.

وتيسر للبرازيليين أن يزرعوا قصب السكر في حقول واسعة كانت كلفتها العامة أقل ارتفاعاً نسبياً من كلفة الحقول الصغرى في الجزر. أضف إلى ذلك أخيراً أن الديدان التي غالباً ما أتلف قصب السكر في الجز لم تصل إلى البرازيل.

كان في البرازيل، أكثر من ٦٠ مطحنة للسكر في السنة ١٥٧٠. وحوالي ١٥٨٣–١٥٨٥، تراوح عددها بين ١١٥ و١٣٠، كما جاء في كتب المؤلفين. ولعله بلغ ٢٣٥ و٣٤٦ بين العام

١٦٢٨ والعام ١٦٣٩. وربما كان في البرازيل، حوالي العام ١٧١٠، بعد النقصان الذي يرد إلى الحرب الهولندية، ٥٢٨ مطحنة سكر تقريباً.

٢ – تجارة العبيد:

أدخل الزنوج إلى البرازيل منذ السنوات الأولى من القرن السادس عشر لمساعدة الهنود على قطع الأشجار وجرّها. وما أن ظهرت مغارس قصب السكر حتى استوردوا بإعداد كبيرة. في السنة ١٥٢٣، أنشأ الحاكم "**ماتين أفوتسو**" أولى مطاحن السكر في جزيرة "**سانتو –فيسنته**" أمام مدينة "**سانتوس**" الحالية. ثم حذا حذوه الحكام الآخرون والأسياد.

كانت النخاسة بين أفريقيا والبرازيل وقفاً على البرتغاليين. فقد توجب على البرتغاليين تأدية رسوم معينة للتاج يجبيها العملاء الملكيون أحياناً، وتلزم غالباً بالتعاقد مع ملتزم يحتكر النخاسة. فيعطى هذا الملتزم أجازات للنخاسين الذين يدفعون له الرسوم.

النخاسون ينقلون "**قطع**" العبيد. أما "**القطعة**" فزنجي يتراوح عمره ما بين ١٥–٢٥ عام، ويبلغ طوله ١،٨٠ ، ويتمتع بصحة جيدة. بين الثامنة والخامسة عشرة، وبين الخامسة والعشرين والخامسة والثلاثين، يقتضي ثلاثة زنوج للحلول محل القطعة. أما دون الخامسة والعشرين والخامسة والثلاثين، يقتضي أربعة زنوج. وقد حصل النخاسون على العبيد عن طريق مفاوضة الزعماء الإفريقيين الذين يبيعون أسرى الحرب. لذلك عمد النخاسون إلى الدبلوماسية بشتى أساليبها، فشجعوا النزعات وأضرموا نيران الخلافات حول وراثة العرش. ولكن الزنوج المنقولين لم ينتموا إلى الطبقات الدنيا في المجتمع الأسود فحسب. فإن شحنة الزنوج أشبه بمملة زنجية مصغرة تضم مهزومي حرب وراثة عرش من الأمراء وكبار الموظفين، ورجال الحاشية، والمحاربين والمزارعين. فوصل من ثم إلى البرازيل زنوج متطورون فكرياً، ضليعون في أمور الإدارة والقيادة والتنظيم، جنود وعمال أكفاء، أي شعوب مصغرة بلغت مستوى حضارياً رفيعاً.

استخدم النخاسون في إفريقيا وسطاء زنوجاً "**تانغو سمو**" يقومون بالمقايضة في الداخل ويلجئون عند الاقتضاء إلى الحيلة والعنف. واستخدم أصحاب المزارع في أنغولا بعض عبيدهم، البوميير الزنوج أو الخلاسيين، القساة والمفسدون. وكان "**التانغو سمو والبومبير**" يفاوضون عملاء الأمراء الإفريقيين "**النسادو**"، وهم خلاسيون مسيحيون يعتبرون أنفسهم بيضاً ويقيمون في بلاط

الأمراء ويبيعون عبيد هؤلاء. أما الثمن فبارود أو أسلحة من البرتغال، أو أدوات حديدية ولعب من البرتغال أو الهند الشرقية، أو "**زمبو**" أو أصداف أخرى استخدم نقداً، أو "**بانو**" (أقمشة) تصنع خصيصاً لهذه الغاية، ترسم عليها أشعرة وتكون لها قدرة تحريرية. وكانت قيمو البانو ١٠٠ ريال، أي أن عبداً ثمنه ١٢٠٠٠ ريال يشترى بـ ١٢٠ بانو.

في السنوات الأولى من القرن السابع عشر، صدّر مرفأ لواندا بين عشرة آلاف واثنا عشرة ألف عبد ينقلون في سفن ذات أربعة صواري تتراوح حمولتها بين ٨٦ و١٣٠ برميلاً، يكدس فيها ٥٠٠ عبداً تقريباً. وكان الملاحون يستفيدون من الرياح الجنوبية الشرقية التي تهب بين دائرتي الانقلاب من الشرق إلى الغرب، ثم من التيار الاستوائي الجنوبي، فتستغرق الرحلة ٣٥ يوماً تقريباً من أنغولا إلى برنمبوك، وأربعون يوماً إلى باهيا، وخمسون يوماً إلى ريو دي جانيرو.

أتاح العبد في منطقة سانتو–باولو، حيث استقر صناعيون برتغاليون معوزون، قيام استعمار الأملاك الصغرى. "**إذا أتى شخص إلى هذه البلاد وتوفق إلى امتلاك اثنين من الهنود، توفرت له وسائل تعهد عائلته بشرف، حتى ولو لم يمتلك أي شيء آخر، لأن أحدهما يؤمن له القنيص والثاني الأسماك، والآخرين يزرعون في مغارسه ويجمعون الحصاد. وليس عليه، بهذه الطريقة، أن ينفق على تأمين المواد الغذائية لهم ولعائلته ولنفسه**" (الأب دي تويرغا). إلا أن هؤلاء الهنود الأقوياء قد خيبوا الآمال في الأملاك الكبرى. فقد مارسوا القنص والصيد في مواعيد معينة تتخللها فترة بطالة طويلة، ولم يستطيعوا قط تعود عمل المشاجر والمغارس المنتظم الممل، ففتك الموت بأعداد كبيرة منهم. وبات لزاماً منذ السنة ١٥٣٠ استحضار الزنوج من إفريقيا. ولكن كل مشجر أو مغرس احتفظ بعدة عشرات أو عدة مئات من المحاربين الهنود لحماية المزروعات ومطاردة العبيد وجمعهم.

ثالثاً – السياسة الاقتصادية في مستعمرات أمريكية الشمالية:

إنتاج المحاصيل الزراعية ووجود المواد الأولية كانت تكّون الدعائم الرئيسية لاقتصاد المستعمرات وبطبيعة الحال، فإن المواد الطبيعية كانت قد حددت نوع الحياة الاقتصادية في المستعمرات. أما الصناعة المحلية فإنها تعتمد على ما هو موجود من المواد الأولية.

١ –الزراعة:

أ – الزراعة في المستعمرات الشمالية:

تشمل هذه المستعمرات كل من نيوهامشير، ماستشوستس، كونيكتيكت، ورود آيلند. خصوبة التربة مع وجود مناطق صخرية مع تعرج السواحل كان قد حدد نوعية اقتصاد هذه المستعمرات. قد مارس السكان هنا الزراعة وتربية المواشي والصيد والتجارة . وجود الشواطئ البحرية الكثيرة التعرجات ساعد على بناء المرافئ الكثيرة، كما أن وجود الغابات الكثيفة في المناطق الغربية قد وفر الأخشاب اللازمة لصناعة السفن. مجاري المياه الكثيرة المتدفقة من الجبال سمحت بإقامة المطاحن ومصانع السكر ومناشر الأخشاب. وهكذا فإن هذه الإمكانيات الكبيرة المتوفرة قد أعطت فرصا ثمينة للسكان الجدد.

وبخلاف السكان في المستعمرات الأخرى فإن السكان هنا كانوا يقومون بتطوير المناطق الجديدة، كعمل جماعي، وكانوا يتركون بيوتهم للعمل في الحقول؛ بدلا من أن يسكنوا على الأرض التي يزرعونها كما هي الحال في المستعمرات الأخرى. ولكن الحالة الأخيرة – السكني على المناطق الزراعية – قد أصبحت هي الطريقة المتبعة في كل المستعمرات في وقت لاحق. على العموم كانت هذه المستعمرات قادرة على كفاية نفسها بنفسها.

ب– الزراعة في المستعمرات الوسطى: تشمل هذه المستعمرات: نيويورك، نيوجرسي، ديلاوير، وبنسلفانيا. لقد كانت هذه تسمى (مستعمرات الخبز) لأنها كانت تنتج الحبوب بأنواعها. فقد كان القمح هو المحصول الرئيسي، ويتبع ذلك الذرة حيث تزرع في كل هذه المستعمرات، كما شملت هذه الزراعة أيضا زراعة علف الأبقار والفواكه والخضراوات، وبما أن هذه المستعمرات كانت (مستعمرات مملوكة) فقد كانت الأرض تعطى للأفراد مقابل أجرة يدفعونها. وكثيرا ما كان هؤلاء المؤجرين يتفادون دفع الأجرة وبالتدريج فقد أصبحوا ملاكا للأرض مقابل ثمن أسمي. وكما في ولاية فرجينيا – في الجنوب – فإن الأرض كان يمكن الحصول عليها كحق فردي بدلا من شرائها مباشرة؛ حيث لم تصح فكرة البيع قاعدة متبعة إلا في القرن الثامن عشر. أما مصدر الأيدي العاملة الرئيسي فهو لخدمة المتعاقدين. المزارع هنا في العادة كانت صغيرة.

ج– الزراعة في المستعمرات الجنوبية:

تشمل هذه المستعمرات، ميري لاند، فرجينيا، كاولاينا (جنوبية وشمالية)، ثم جورجيا. خصوبة التربة، ثم نوع المناخ في هذه المنطقة (الحار الرطب)، بالإضافة إلى وجود منطقة ساحلية

تخترقها الأنهار العديدة الصالحة لسير السفن. كل هذه العوامل ساعدت على إيجاد اقتصاد يعتمد على تصدير المحاصيل الزراعية. كان التبغ هو المحصول الزراعي الرئيسي في مناطق ميري لاند وفرجينيا وكارولاينا، وقد اشتهرت الأخيرة أيضا بالأرز والنيلة (مادة تستخدم في صباغة الملابس). وقد كانت هذه المحاصيل تستبدل بالمنتجات البريطانية والأوروبية. أما جورجيا فقد كانت تنتج النيلة والقطن، ولكن المحصول الأخير لم يصبح رئيسي الإنتاج إلا بعد عهد الثورة الأمريكية. الزراعة هنا كانت تمارس على نطاق واسع بسبب الاعتماد على الرقيق المستورد، كان إنتاج هذه المستعمرات يزيد على استهلاكها، وبهذا كان يتوفر لديها فائض للتصدير، وبذلك أصبحت حياة سكانها متعلقة إلى حد كبير بمستوى الأسعار في أوروبا.

لقد ظهرت الإقطاعيات الزراعية الكبيرة في المناطق الساحل ، وأصبح الإقطاعيون يسيطرون على الحياة السياسية والاجتماعية في الجنوب ويتوسع أصحاب الإقطاع في زيادة أراضيهم ؛ اضطر صغار المزارعين إلى الهجرة نحو الغرب ؛ حيث كانوا يقومون بزراعة التبغ والمحاصيل التي يعتاشون منها . وهكذا فقد وجد في هذه المنطقة مجتمع أرستقراطي في أسسه واتجاهاته ، فكبار ملاك الأراضي كانوا يحتكرون حق التمثيل في مجلس المستعمرة ، كما كانوا يتولون إدارة شئونها ؛ وتأتي بعدهم طبقة العبيد الأرقاء المحرومين من كل الحقوق ،ولم توجد طبقة متوسطة بين الفريقين كما هو الحال في الشمال .

د – الزراعة في مناطق الحدود:

توفر الأرض الخصبة المشاع دفع السكان الذين لا يملكون أرضا إلى الزحف نحو مناطق الحدود واستصلاح أراض يعيشون منها . وفيما عدا مناطق نيوإنجلند ، فإن الهجرة نحو الغرب كان يقوم بها أفراد يعتبرون كرواد . لقد كان هؤلاء الرواد يقومون ببناء البيوت الخشبية الصغيرة في وسط الغابات ، وكانوا يسوون الأرض ويتخلصون من الشجيرات الصغيرة للقيام بزراعة الذرة والخضراوات، وبناءا عليه، فقد كانت البلطة والبندقية هما السلاح الرئيسي لمثل هذه العلمية، وقد كان الرائد يعول نفسه أيضا عن طريق صيد الطيور في الغابات. كانت الحياة بسيطة ولكنها قاسية وبذلك فقد اشتهر هؤلاء الرواد بالاعتماد على النفس والقسوة، وكثيرا ما كان هؤلاء يشترون الأرض ويستصلحونها بالاستدانة من أرستقراطيي الساحل الشرقي، ونظرا لما كان يتحمله هؤلاء من الديون،

ونظرا لاستغلال الأرستقراطية الشرقية فإن هلم هؤلاء كانوا يعتبرون بأن مصالحهم السياسية والاقتصادية، إنما تتعارض مع مصالح هذه الأرستقراطية، وهكذا فيمكن القول بأنه منذ بداية التاريخ الأمريكي كانت قد تعارضت مصالح الساحل مع مصالح أولئك الذين يقطنون في الداخل.

٢ – الصناعة:

كان بناء السفن من الصناعات الرئيسية التي تركزت في المستعمرات الشمالية، أما المستعمرات الوسطى والجنوبية فقد كانت تبني بعض السفن الكبيرة، ولقد وجدت المخازن البحرية في كل المستعمرات. كارولاينا الشمالية اشتهرت بالزفتة والقطران والنفط. ولقد وجدت المتاجر في كل المستعمرات لإنتاج الأخشاب سواء لغرض التصدير أو الاستعمال المحلي.

المستعمرات الشمالية كانت تستورد الدبس من الجزر المحاذية لساحل الأطلسي الشرقي، وكانت تحول كميات كبيرة منه إلى المشروب الروحي (رم) للتصدير والاستهلاك المحلي. كان الحديد يوجد في كل المستعمرات، وبعد عام ١٧٥٠ م. فقد أصبحت بنسلفانيا أكثر المناطق إنتاجا لهذه المادة الأولية. في المستعمرات الشمالية والوسطى كان إنتاج المواد الأولية يعتمد على أصحاب الحرف. طحن الحبوب كان من الأعمال الرئيسية في نيويورك بنسلفانيا حيث وجد في هاتين المستعمرتين أكبر المطاحن في أمريكا، أما المستعمرات الأخرى، فكانت تنتج الطحين للاستهلاك المحلي فقط. صناعة الملابس كانت فقط للاستهلاك المحلي، وكانت تعتمد على الأصواف والكتان، وقليلا ما كان يستعمل القطن، واعتمدت المستعمرات على بريطانيا في استيراد الملابس . بجانب صناعة الملابس ، شملت الصناعات المحلية حفظ الأطعمة وصناعة الأثاث والأدوات الزراعية . عدم وجود مواد أولية تستبدل بعض الصناعات في مستعمرات نيوإنجلند شجع على ازدهار الصناعة في هذه المستعمرات .

٣ – صيد الأسماك وتجارة الفراء:

مع أن كل المستعمرات كانت تعمل في تجارة الفراء، إلا أن مركز هذه التجارة كان في منطقة ألباني (نيويورك) في الشمال، وكذلك في منطقة شارلستون في الجنوب حيث كانت تصدر كثيرا من الجلود .

كان صيد الأسماك والحيتان من الحرف الرئيسية في المستعمرات الشمالية الذي كان يشغل مئات السفن على مدار السنة في السواحل الشمالية الشرقية من ساحل الأطلسي، وكان يصدر إلى الجزر الساحلية لتغذية الرقيق الذين يعملون في الإقطاعيات الكبيرة، وكذلك إلى بعض الدول الأوروبية الكاثوليكية.

٤ – التجارة:

وجود بعض المناطق الجبلية الصخرية جعل سكان المستعمرات الشمالية يتجهون إلى البحار، ليس من أجل صيد الأسماك فحسب، بل من أجل القيام بعملية النقل البحري من الساحل الأمريكي الشرقي والجزر المحاذية له. ولقد كانت سفن المستعمرات الشمالية تحمل الأغذية من ساحل الأطلسي حيث تستبدل هذه بالدبس والسكر والزنجبيل وبعض صكوك التبديل التي كانت تستخدم لدفع أثمان البضائع المستوردة من إنجلترا. وبعد سنة ١٦٩٧ م (حيث ظهرت الإقطاعات الكبيرة) فإن المستعمرات الشمالية بدأت تتعامل في تجارة الرقيق. كان الدبس المستورد من الجزر الساحلية يحول إلى مشروب روحي في المستعمرات الشمالية، وكانت هذه المشروبات بدورها تستبدل بالرقيق، وكان نقل هؤلاء إلى الجزر الساحلية هذا وقد تعاملت المستعمرات الوسطى أيضا في تجارة الرقيق .

أما المستعمرات الجنوبية كانت تصدر الحبوب والتبغ والأرز والنيلة إلى إنجلترا لاستبدالها ببعض المنتجات الصناعية.

٥ – مشاكل العملة:

نظرا لاعتماد المستعمرات على استيراد كل حاجياتها من البلد الأم، فقد سبب هذا ندرة الحاجيات في هذه المستعمرات؛ لأن تلك الحاجيات كانت تستخدم كوسيلة للاستبدال. كانت المستعمرات تحصل على الذهب عن طريق تجارتها مع أفريقيا وجزر الهند الغربية (الجزر المحاذية لساحل الأطلسي الشرقي). كان الدولار الإسباني هو العملة الرئيسية التي تستخدمها المستعمرات في تجارتها مع الخارج. وكانت المجالس التشريعية في المستعمرات تصك العملات،

حتى تخفف العبء عن كاهل موازينها التجارية، وكان البرلمان البريطاني قد حظر صك مثل هذه العملات نظرا لانخفاض قيمتها في كثير من الأحيان. في عام ١٧٦٤م، أصدر البرلمان البريطاني تشريعا يمنع منعا باتا صدور مثل هذه العملات.

٦ – حالة العمل والعمال:

توطن الأرض الجديدة واستغلال مواردها الطبيعية الكثيرة كان يستلزم وجود الأيدي العاملة الكثيرة . انخفاض ثمن الأرض، وسهولة عملة الشراء، ساعدت المهاجرين الفقراء الذين حضروا للعمل على التملك السريع. وهكذا فقد كان الطلب على العمال سواء حرفيين أو غير حرفيين دائما في ازدياد، وبالتالي فقد كان هناك ندرة دائمة في توفر العدد المطلوب.

كان مصدر العمال الرئيسي هو أولئك الذين تعاقدوا للحضور على شريطة العمل فترة تتراوح بين ٣ – ٧ سنوات مقابل أجرة نقلهم إلى أمريكا. في أمريكا كان هؤلاء يعطون إلى من يدفع عنهم أكبر ثمن، وقد سمي هؤلاء (بالعمال المتعاقدين). لقد كان هؤلاء دون أية مدخرات مالية، وغالبيتهم كانوا من المستدينين في بريطانيا أو الذين كانوا يخدمون مدة حكم عليهم هناك . لم يكن لهؤلاء أثر كبير في تطوير القارة الأمريكية.

ويجب أن نفرق هنا بين العمال المتعاقدين وطبقة أخرى من العمال تسمى **ردمبشنرز**، وتمثل هذه طبقة من العمال حضروا بعائلاتهم ولديهم بعض المدخرات، كما أنهم قد حضروا بدافع من أنفسهم، لذلك فقد كانت مساهمتهم في المجتمع الجديد أكبر. ولقد استقر قسم كبير منهم في منطقة بنسلفانيا، حيث انه بعد انتهاء مدة عقود عملهم، كانوا يعطون قطعة من الأرض مساحتها خمسون هكتارا، بالإضافة إلى الأدوات الزراعية والملابس. كانت هذه الطبقة تمثل غالبية عظمى في كثير من المستعمرات.

٧ – الرقيق:

كانت طبقة الرقيق تمثل مصدرا كبيرا للعمال في أمريكا . المستعمرات الشمالية كانت تستخدم عددا كبيرا من الهنود الحمر، أو أن تستبدلهم بالرقيق السود من جزر الهند الغربية. وقد

استخدم الهنود الحمر أيضا في المستعمرات الجنوبية. ولكن يجب الملاحظة بأن الهنود الحمر لم يستطيعوا أن يتأقلموا كرقيق، ولذلك فقد بدأ استيراد الرقيق من أفريقيا في عام ١٦١٩ م ، عندما بيعوا لأول مرة في جيمس تاون. وقد ازداد استيراد هؤلاء الرقيق إلى المستعمرات الجنوبية ، خصوصا بعد عام ١٧١٣ م، حيث كانوا يستخدمون في زراعة الأرز، والنيلة، والتبغ. وقد كان أصحاب الإقطاعيات الكبيرة يفضلون استخدام الرقيق السوء عن غيرهم لقدرتهم على السيطرة عليهم أكثر. في البداية، قبلت المستعمرات الشمالية فكرة وجود الرقيق، ولكن الظروف الاقتصادية هنا لم تناسب وجودهم تماما، كما كان الحال في المستعمرات الجنوبية